الأمم المتحدة

A/59/302 (Part II)

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2004
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٢٨ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام – الجزء الثاني

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة*

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات*

ثالثا – الردود الواردة من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ٣

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ٣

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١٠

الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٤

منظمة الطيران المدني الدولي ١٤

* انظر الجزء الأول من التقرير (A/59/302 (Part I)).

271004 261004 04-53670 (A)
0453670

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٥
منظمة العمل الدولية ١٦
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ١٦
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ١٦
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٨
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٢٣
برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٦
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٧
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٢٨
صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٨
الاتحاد البريدي العالمي ٣٠
برنامج الأغذية العالمي ٣٠
منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ٣١

ثالثا – الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

[الأصل: بالإسبانية]
[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

١ – لم يكن بمقدور مكتب المنسق المقيم أن يفيد عن إحراز أي تقدم مهم أو تغير ملموس على مدى الفترة التي أعد فيها تقاريره السنوية عن الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وجدير بالذكر هنا، أنه مع بداية شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن إجراءات جديدة لتشديد الحصار، بدأ تنفيذها بالفعل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن بين الأحكام التي وردت في هذه الإجراءات:

(أ) فرض قيود على الواردات الكوبية؛

(ب) فرض قيود على وزن الأمتعة التي يحملها المسافرون؛

(ج) **فرض قيود على الزيارات العائلية** – فالقوانين الجديدة تتطلب الحصول على ترخيص خاص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يُسمح بموجبه للمسافر بزيارة أفراد أسرته ''من الدرجة الأولى'' فقط (لا يشمل ذلك أبناء العم أو الخال) مرة واحدة كل ثلاث سنوات، على ألا تزيد مدة الزيارة على ١٤ يوما. كما خفض بدل السفر اليومي للمسافر الذي يزور أقاربه من الدرجة الأولى إلى ٥٠ دولارا فقط، ويضاف إلى ذلك مبلغ ٥٠ دولارا لتغطية تكاليف الانتقال؛

(د) **الحد من تبادل الطلاب** – اقتصرت التراخيص الخاصة على طلبة الجامعات والخريجين (أي باستبعاد تلاميذ المدارس الثانوية)، مع خفض مدة صلاحية مثل هذه التراخيص إلى سنة واحدة بعد أن كانت سنتين؛

(هـ) فرض قيود على عمليات التبادل المتعلقة بالرياضة والمؤسسات العلاجية وحلقات العمل؛

(و) **تخفيض التحويلات النقدية للأسر** – تقتصر الموافقة على التراخيص العامة الجديدة على التحويلات للأقارب من الدرجة الأولى لمن يقوم بالتحويل، مع تخفيض المبلغ الإجمالي الذي يستطيع المسافر المرخص له أن يحمله إلى كوبا كتحويل للأسرة من ٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٣٠٠ دولار فقط.

٢ - وأعلنت حكومة الولايات المتحدة أن الإجراءات الجديدة مصممة لتُحدث اختناقا اجتماعيا - اقتصاديا للإسراع بإحلال إدارة انتقالية محل الحكومة الكوبية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت حكومة الولايات المتحدة ٥٩ مليون دولار لتمويل حملات إعلامية متنوعة ضد حكومة هافانا.

٣ - وتشمل الآثار السلبية للحصار التي أصبحت أكثر وضوحا ما يلي:

(أ) الأثر السلبي على العلاقات التجارية بين كوبا والبلدان الأخرى، غير الولايات المتحدة الأمريكية، لخشية هذه البلدان التعرض للانتقام إذا ما دخلت في معاملات مع كوبا. وكمثال على ذلك، فإن السفن التي ترفع أعلام دول أخرى، والتي تفرغ أو تشحن بضائع من موانئ كوبا تتعرض لعقوبات، وتحرم من دخول موانئ الولايات المتحدة مدة الستة أشهر التالية؛

(ب) شحة وارتفاع تكلفة رأس المال بسبب تصورات ارتفاع مخاطر الاستثمارات وعدم التأكد الناشئة عن حالة العزل الفعلي التي يسببها الحصار لكوبا؛

(ج) زيادة تكاليف الشحن والنقل والوقود الناجمة عن اللجوء إلى طرق غير مباشرة لاستيراد السلع، فضلا عن استيرادها من مصادر في بلاد بعيدة، لكنها لا تمانع من توفير السلع الحيوية؛

(د) رغم الجهود الحاسمة التي لم تتخلى عنها الحكومة الكوبية، فإن رعاية الفئات الضعيفة، مثل الأطفال وكبار السن والنساء والمعوقين، أصبحت أكثر صعوبة؛

(هـ) التكاليف المرتفعة للمشاريع الإنمائية، بما فيها مشاريع الأمم المتحدة، التي تعاني بدورها من ارتفاع التكاليف ومحدودية المدخلات؛

(و) ندرة الخبرات ذات الصلة بسبب خشية أفراد من جنسيات مختلفة التعرض لإجراءات انتقامية ضدهم وضد أُسرهم تمارسها الولايات المتحدة؛

(ز) محدودية المصادر المتاحة لكوبا للحصول على التكنولوجيا، الأمر الذي يدفعها إلى الاعتماد على تكنولوجيات لا تكون بالضرورة الأفضل أو الأرخص؛

(ح) زيادة تقييد أنشطة التبادل العلمي مع الولايات المتحدة. وكجزء من الإجراءات الجديدة، حظرت حكومة الولايات المتحدة نشر مقالات للعلماء الكوبيين في المجلات والصحف المتخصصة. أما عمليات التبادل العلمية والتقنية والرياضية وزيارات الطلبة فهي مقيدة من قبل؛

(ط) وثمة أيضا أثر سلبي على قدرة كوبا فيما يتعلق بإطلاع الآخرين على ما حققته من إنجازات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، والعثور على أقران لمشاريعها المشتركة. ولا يتسبب ذلك الوضع في إيذاء كوبا وحدها، بل يؤذي أيضا البلدان النامية التي يمكن أن تفيد بما تحرزه كوبا من تقدم في قطاعي الصحة والتعليم.

٤ - وقد بذلت الدولة الكوبية جهودا كبيرة في قطاع التعليم لمواصلة سياسة توفير التعليم المجاني للجميع، وتحسين نوعيته. ولكن هذه الإنجازات تحققت بتكلفة باهظة، لأن تكلفة المدخلات زادت، بالإضافة إلى أن هذه المدخلات تأتي من بلاد بعيدة.

٥ - وكان هذا الأثر قاسيا بالذات في قطاع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الذي يحتاج بطبيعته إلى وسائل متخصصة. ومن بين الأمثلة التي تساق في هذا المجال، أنه تعين شراء أجهزة برايل المطلوبة لتعليم الأطفال المكفوفين وذوي الإعاقات البصرية، بأسعار تزيد عن مثيلاتها في أسواق الولايات المتحدة. كما أن البرنامج الوطني لتشييد مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، المتوقف عن العمل منذ عام ١٩٩٠، لم يستأنف حتى الآن.

٦ - وحدّ تشديد الحصار من تبادل الخبراء بين كوبا والولايات المتحدة وحال دون الوصول إلى المعارف والتقنيات والمعلومات الجديدة بصورة عامة. وهناك أمثلة عديدة على المناسبات وحلقات العمل والحلقات الدراسية واجتماعات المشورة الفنية وما إليها التي تعطلت بسبب عدم منح التأشيرات إلى الكوبيين، لا سيما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وكان لهذه الآثار السلبية أثرها على برامج التعاون المتعددة الأطراف وحالت، على سبيل المثال، دون حيازة المعدات والبرامج الحاسوبية التي تدفع أثمانها مسبقا وقيدت تبادل الخبراء الذين لم يحصلوا على تأشيرات دخول إلى أراضي الولايات المتحدة.

٧ - ولا يزال قطاع الصحة يعاني صعوبة في الحصول على الأدوية وأجهزة التشخيص والمعدات وقطع الغيار من الولايات المتحدة، والتي يجب شراؤها عن طريق وسطاء مما يؤدي بلا شك إلى ارتفاع تكلفتها. ويزداد الوضع تعقيدا في مجالات التشخيص لأن ٧٠ في المائة من منتجي معدات التشخيص والكواشف ذات الصلة هم من الأمريكيين. ويؤثر هذا الوضع برمته أيضا على تحديث المستشفيات من الناحية التكنولوجية وتوفير المعدات الضرورية لتقديم العناية في حالات الطوارئ ومعالجة المرضى ذوي الحالات الخطيرة. والشاهد الأكبر على ذلك هو معاناة الأطفال المصابين بالسرطان في الحصول على المصل الذي يعمل على إبطاء نشاط الخلايا الذي يستدعي المرور بأطراف ثالثة في أوروبا أو آسيا ويؤدي من ثم إلى ارتفاع حاد في تكلفته.

٨ - ولم ينج قطاعا الزراعة وتربية الماشية من صعوبات كبيرة نشأت من جهة عن نقص فرص الدخول إلى أسواق الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى عن ارتفاع تكلفة المواد الأولية ومدخلات الإنتاج التي يجب استيرادها، كالعلف والفيتامينات التكميلية والأدوية البيطرية. ولا تتوافر سوى إمكانية محدودة للحصول على التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في هذا القطاع.

٩ - وعلى صعيد التجارة، تتعدد الآثار الناجمة عن الحصار وتطول معظم قطاعات الاقتصاد الكوبي، إن لم يكن جميعها. ويمكن تلخيص هذه الآثار كالتالي: فمنتجات التصدير الكوبية ممنوعة من دخول أسواق الولايات المتحدة وممنوع أيضا بيع منتجات الشركات المتمركزة داخل أراضي الولايات المتحدة أو الشركات التابعة لها في الخارج إلى كوبا. كما أن استمرار ما يسمى بالمخاطرة الكوبية يقيد الحصول على التكنولوجيات أو السلع الجديدة.

١٠ - وتلاحظ في مجالات أخرى حساسة صعوبات ناجمة عن تشديد الحصار، مثل التعاون الدولي مع البلدان النامية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فلدى كوبا سجل رائع في هذا المجال، وظلت لعدة سنوات تعرض تقديم خدمات الأطباء والموظفين العاملين في مجال الصحة والأدوية لمكافحة هذا الوباء، لا سيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ولكن هذا الدعم لم يتحقق بسبب العقبات والتكاليف والمخاوف الناجمة عن الحصار.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

التقييم الحالي للحالة الاقتصادية

١ - تواصل كوبا عملية إصلاح مؤسسي واقتصادي على مدى ما يقرب من أحد عشر سنة الآن. وكان المبرر الأساسي والهدف الذي تتوخاه هذه العملية هو إعادة إدماجها في نطاق الاقتصاد الدولي في ظروف تختلف كثيرا عن الظروف التي سادت خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٩، مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية باعتبارها الهدف الأساسي.

٢ - وجاء إنهاء العلاقات الفريدة التي كانت تربط كوبا مع الاتحاد السوفياتي سابقا والبلدان الأوروبية الاشتراكية ليشكل حدثا له أهميته الفائقة. وأضفى تغييرات هامة على السياسات الاقتصادية وعلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على مدى عقد التسعينيات. وكانت هذه العملية صعبة ولا تزال لم تكمل بعد. كما أن الاختناقات الهيكلية التي عاناها الاقتصاد

(الافتقار إلى الاستثمارات وانخفاض الإنتاجية، والتكنولوجيا التي تجاوزها الزمن، والهياكل الأساسية المادية المعمرة، إلخ.) واستمرار حصار الولايات المتحدة، الذي اتصف تارة بالتراخي وتارة بالتشديد، كل ذلك أسهم في المصاعب التي يواجهها البلد من أجل تحسين أدائه الاقتصادي.

٣ - وانطوت هذه الاستراتيجية على تغييرات مهمة في سلوك وهيكل الاقتصاد الكوبي. وخلال الفترة الأخيرة، استمر بوتيرة معتدلة تحول كوبا نحو اقتصاد الخدمات إضافة إلى تنفيذ سياسات تشجع الأنشطة التي تولّد العملات الأجنبية وتوفر الطاقة وتستخدم العمالة الماهرة وتوجه منتجاتها وخدماتها إلى الأسواق الدينامية. وتنعكس هذه التغيرات الهيكلية في نمو صادرات الخدمات التي شكلت نحو ٦٧ في المائة من مجموع الصادرات المباعة في عام ٢٠٠٣ (١٠ في المائة عام ١٩٨٩).

٤ - وبعد تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط ٥ في المائة سنويا في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، لم يزد النمو في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على ٢ في المائة وإن كان قد انتعش في عام ٢٠٠٣ (٢,٦ في المائة) ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة السائحين الدوليين والتحويلات من الخارج والصادرات من السلع، والدفعة التي أعطيت للاستثمارات بعد إعمار المناطق المتضررة، وفي مقدمتها المساكن التي دمرتها ثلاثة أعاصير ضربت الجزيرة في السنتين الأخيرتين، وباستثناء قصب السكر فإن زراعة المحاصيل الأخرى، كانت نشطة، وإن كان الجفاف قد أخذ بالقطاع الزراعي كله.

٥ - وفي أعقاب الإعصار ميتشيل (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) وافقت الحكومة الأمريكية - بصورة محدودة وفي هذه المناسبة الخاصة فقط - على بيع الأغذية والأدوية إلى كوبا. ووافقت السلطات الكوبية على العرض بشرط الدفع نقدا. ولم يكن ذلك يعني حدوث تغييرات في وضع لحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وإن كان من المؤكد أنه يعتبر حدثا غير مسبوق منذ عشرات السنين. وفي عام ٢٠٠٣، استوردت كوبا أغذية و منتجات زراعية من الولايات المتحدة بقيمة ٣٤٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (١٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢). وكانت الأسعار تنافسية بفضل القرب الجغرافي للموردين.

٦ - بعد هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة ارتفعت قيمة الدولار من ٢١ بيسو إلى ٢٦ بيسو. على أن سعر الصرف الرسمي ما زال هو بيسو واحدا للدولار الواحد. واستقرت الأسعار في السنتين إلى الثلاث سنوات الأخيرة. وانخفضت أسعار المستهلكين في بعض الفترات، ورجع ذلك أساسا إلى ضبط بعض الأسعار وعرض السلع

والخدمات على نطاق أوسع وأكثر تنوعا، وكان الانخفاض في أسعار الاستهلاك بنسبة ١ في المائة عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٢.

٧ - ويواجه الاقتصاد في عام ٢٠٠٤ تحديات جديدة، فقد تحدث تقلبات في الأسعار وفي أسواق العملات الأجنبية نتيجة للإجراءات الجديدة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في شهر أيار/مايو لتشديد الحصار. فقد فرضت الولايات المتحدة قيودا جديدة على المواطنين الأمريكيين الراغبين في السفر إلى كوبا وعلى التحويلات من الولايات المتحدة إلى الأقارب في كوبا، والتي قدرت قيمتها في عام ٢٠٠٣ بنحو ٩٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهناك ١,٣ مليون أمريكي من أصل كوبي يعيشون في الولايات المتحدة زار ٠٠٠ ١١٥ منهم كوبا في عام ٢٠٠٣. وفي أعقاب الإعلان عن هذه الإجراءات، قامت الحكومة الكوبية برفع أسعار البترين وغيره من المواد الهيدروكربونية، وكذلك المنتجات التي تباع بالعملات الأجنبية عن طريق شبكة محلات استرداد العملات الأجنبية. وكان متوسط الزيادة في الأسعار ١٥ في المائة، مما سيسفر عن ضغوط تضخمية في الشهور القادمة.

٨ - ارتفعت الأجور وزادت معها إنتاجية العمال رغم أنها ما تزال أقل من المستويات التي بلغتها في أواخر الثمانينات، وكذلك إذا قورنت بالمعايير الدولية. وزادت العمالة ببطء وظل معدل البطالة عند مستوى منخفض معقول (٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣).

٩ - وباختصار، فإن عملية الإصلاح استمرت بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ رغم أن وتيرتها كانت أبطأ مما كانت في الفترة الأولية (١٩٩٣-١٩٩٧) وخاصة فيما يتعلق بالفرص التي أتاحتها الأنشطة الاقتصادية غير الحكومية. وأكدت السلطات الكوبية من جديد أن الدولة سوف تواصل أداء دور مهيمن في الاقتصاد ومن ثم سيعمل القطاع الخاص ضمن حدود بالنسبة للفرص المتاحة أمامه للتنمية. وسيستمر مع ذلك، الدور الذي تقوم به ٧٠٠ ٣ تعاونية زراعية، وسيظل ٠٠٠ ١٤٧ من المزارعين الخاصين يمثلون خيارا حيويا يحظى بدعم من الدولة، علما بأن ٧٦ في المائة من أراضي البلد الصالحة للزراعة يستغلها بالفعل القطاع غير التابع للدولة.

١٠ - وظلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتعاون مع الحكومة الكوبية في ميادين شتى، وضمن إطار السياسات الموضوعة للبلد بغرض تحقيق أفضل دمج ممكن لكوبا في الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على مكتسبات الرفاه الاجتماعي. أما الأنشطة الرئيسية للجنة ومجالات تعاونها مع كوبا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ فترد بيانها فيما يلي.

مشروع تعزيز نظام الحسابات القومية

١١ - نصت إحدى التوصيات الواردة في دراسة ''الاقتصاد الكوبي: الإصلاحات الهيكلية والأداء في التسعينيات'' على تعزيز الإحصاءات في كوبا، وتحديدا، نظام الحسابات القومية الكوبية، وهي الحسابات التي تحولت أثناء التسعينيات من نظام الإنتاج القومي إلى النظام الذي أوصت به لجنة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وفي أعقاب طلب وزارة التخطيط والاقتصاد، تم إعداد برنامج للتعاون ثم وافقت عليه السلطات الكوبية، لدعم العمل الذي يقوم به مكتب الإحصاءات الوطنية في هذا المجال. واستهل تنفيذ هذا المشروع في بداية عام ٢٠٠٢، بدعم مالي من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وسينتهي في عام ٢٠٠٤. ويتوقع أن يتم تمديده مرحلة ثانية - تركز أساسا على تنفيذ التوصيات - أي حتى عام ٢٠٠٧، تمشيا مع طلب الحكومة الكوبية.

دراسة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا في كوبا

١٢ - في عام ٢٠٠٣ بدأت اللجنة الاقتصادية نشاطا تعاونيا جديدا مع الحكومة يرمي إلى إعداد دراسة عن السياسات الاجتماعية الأخيرة في كوبا بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالتعاون مع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية؛ نشرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل كتابا بعنوان السياسة الاجتماعية والإصلاح الهيكلي - كوبا على مشارف القرن الحادي والعشرين. والهدف من هذه الدراسة هو مناقشة وتحليل السياسات الاجتماعية المتخذة مؤخرا التي تنفذها الحكومة وما لها من آثار على الرفاه الاجتماعي. وتراعي هذه الممارسة بالذات الظروف الصعبة التي يواجهها القطاع الخارجي في البلد (ركود الطلب الخارجي وارتفاع كلفة الائتمانات وحصار الولايات المتحدة ذاته)، فضلا عن تأثير ذلك على تأمين المؤشرات الاجتماعية. تراعي هذه الممارسة أيضا الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الكوبي ومن ذلك مثلا الرعاية المقدمة إلى عدد كبير من المسنين وما يرتبط بذلك من تكاليف تتحملها المالية العامة؛ وستسهم في تحديث قاعدة البيانات التي سبق تطويرها في إطار كتابين نشرتهما اللجنة الاقتصادية عن عملية الإصلاحات المؤسسية والأداء الاقتصادي خلال الفترة الخاصة. وسوف ينشر الكتابان باللغة الانكليزية.

الطاقة

١٣ - تواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم المساعدة التقنية للسلطات المسؤولة عن الطاقة في البلد في مجالات مثل سياسات الطاقة واستخدامها الرشيد. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عقدت وحدة الطاقة في اللجنة الاقتصادية في المكسيك حلقة دراسية وشاركت فيها، وذلك لمناقشة تسعير الطاقة على أساس تعريفة التكلفة الحدية، وقدمت مساعدة تقنية إلى اتحاد الكهرباء في وزارة الصناعات الأساسية.

بناء القدرات

١٤ - نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برنامج تدريب داخلي للسيد مارينو ميرينو نائب الوزير المسؤول عن الصناعات الزراعية والخدمات الاجتماعية في وزارة الاقتصاد والتخطيط، ضمن المساعدات التقنية التي تقدمها اللجنة. وقد أمضى السيد مارينو ١٢ يوما في المكسيك (من آذار/مارس ٢٠٠٤) زار خلالها عددا من المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة، وشارك في أنشطة مماثلة في المكسيك، وتلقى تدريبا ومساعدات من وحدات الزراعة والتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية بالمكسيك.

الحلقات الدراسية والمؤتمرات

١٥ - شارك موظفو اللجنة الاقتصادية في الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي عقدت بكوبا بشأن قضايا مختلفة تتعلق بالتنمية الاقتصادية، والعولمة، والتجارة الدولية، ضمن مواضيع أخرى.

الدراسات المتكررة

١٦ - وأخيرا، تواصل اللجنة الاقتصادية نشر الدراسة الاقتصادية السنوية لكوبا (حزيران/يونيه من كل سنة) والنظرة الأولية العامة على الاقتصاد الكوبي (كانون الأول/ديسمبر) على التوالي ويشمل كلا المنشورين تحديثا و ترقية لقاعدة بيانات الاقتصاد الكلي للبلد.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

الحالة العامة للأمن الغذائي والزراعة

١ - طبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، يُصنف سكان كوبا في المستوى المتوسط في الحرمان من الغذاء. وتفاقم الحرمان من الغذاء سواء من حيث انتشاره أو من حيث عدد المحرومين في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (فترة الأساس بالنسبة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان الألفية) إلى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ولكن هذا الاتجاه انعكس من الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، إذ تقلص نطاقه وانخفض عدد المحرومين.

٢ - واتجهت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة إلى الانخفاض من ٨٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى ٨٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. وفي الوقت نفسه، سجلت الصادرات اتجاها نزوليا، حيث انخفضت من ٧٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى ٦٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. وخلال

الفترة نفسها تغير الميزان التجاري من ٥١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٧١,٧ مليون دولار. ويؤثر أيضا الحصار في الواردات من المواد الغذائية المخصصة للاستهلاك البشري، وبالأخص المواد التي تذهب إلى البرامج الاجتماعية، حيث تحد القيود المفروضة من كميتها ومن جودتها، و بالتالي فهي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي للسكان.

آثار الحصار على سلع زراعية مختارة

٣ - وفقا لاستعراض سياسات الولايات المتحدة تجاه كوبا (شباط/فبراير ٢٠٠٤)، أصبحت التجارة مع كوبا أكثر صعوبة، رغم أن السياسات الجديدة ترمي إلى فرض المزيد من القيود على سفر الأمريكيين من أصل كوبي وعلى تحويلاتهم النقدية، أكثر مما ترمي إلى تقييد المبيعات من المواد الغذائية. وتشير التقارير الجديدة إلى أن الحكومة قد ترفع أسعار أغلب المنتجات ''المسعرة بالدولار'' (بنسبة ١٥ في المائة في المتوسط). ردا على تشديد الولايات المتحدة لقوانينها. وقد يكون لكلا السياستين تأثيرهما المعاكس على استهلاك الأغذية.

٤ - **الحبوب** - كان إنتاج الحبوب، وأغلبها من الأرز والشعير والذرة، مماثلا لمتوسط إنتاجها في السنوات الخمس الماضية، دون حدوث أي حالات طوارئ في الأغذية. وإنتاج الحبوب لا يكفي لسد الطلب المحلي. وتستورد كوبا سنويا نحو ٥٥٠ ٠٠٠ طن من الأرز، وهو غذاء أساسي مهم في النظام الغذائي المحلي، ونحو مليون طن من القمح، يأتي معظمها من الاتحاد الأوروبي، و ٢٥٠ ٠٠٠ طن من الذرة، علفا للحيوانات. وقد زادت واردات القمح والأرز من الولايات المتحدة عقب تخفيف العقوبات.

٥ - **البذور الزيتية** - يكاد إنتاج كوبا من البذور الزيتية أن يكون معدوما، وبالتالي فإنها تعتمد اعتمادا كاملا على الواردات لتوفير احتياجاتها من الزيوت النباتية والمساحيق الزيتية. ومن أهم الواردات في هذا الميدان، فول الصويا وزيت الصويا ومساحيق الصويا. ومنذ أن فرضت الولايات المتحدة الحصار على كوبا، أصبحت البرازيل والأرجنتين هما الموردين الرئيسيين لها من فول الصويا ومشتقاته. وصدرت المكسيك وكندا من حين إلى آخر كميات (صغيرة) إلى كوبا. ومن بين المصادر الأخرى التي استوردت منها كوبا زيوتا ومساحيق بخلاف زيت فول الصويا، الأرجنتين، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي، وكندا، والصين. وتنتشر تجارة البذور الزيتية ومنتجاتها على نطاق واسع في كوبا، وتباع بأسعار تنافسية، و لم تشكل المصادر الأخرى التي تورد هذه السلع إلى كوبا بخلاف الولايات المتحدة أي مشكلة معينة بالنسبة لها، كما يحتمل ألا تكون قد زادت بصورة ملموسة من تكاليف الاستيراد لكل وحدة التي يدفعها المشترون في كوبا.

٦ - **السكر الخام** - يقدر إنتاج السكر الخام في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - وهو أهم محصول زراعي للتصدير ولإدرار العملة الأجنبية، ينحو ٢,٢ مليون طن، وهو أدنى مستوى يسجله هذا المحصول منذ ٧٠ سنة. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى إعادة هيكلة قطاع التكرير والنقص المستمر في المدخلات الزراعية بسبب نقص التمويل الحكومي.

٧ - **منتجات اللحوم** - بلغت صادرات الولايات المتحدة من الدواجن إلى كوبا إلى مستويات قياسية، مستفيدة بذلك من الاستثناء الذي شمل في عام ٢٠٠١ هذه السلعة بعد الحظر الطويل. فقد ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا من لا شيء في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٠٠٠ ٧٥ طن في عام ٢٠٠٣، لتحتل كوبا المركز السابع بين أسواق صادرات الولايات المتحدة. ورغم القلق الذي أثارته إنفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٤، فمن المرجح أن تستمر صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا في الاستفادة من الطلب المتزايد على الدواجن، لتصل إلى ٠٠٠ ١٢٠ طن حسب التقديرات. ومن أهم الموردين الآخرين إلى كوبا، البرازيل وكندا.

٨ - **منتجات الأسماك** - تتألف جميع صادرات كوبا من الأسماك تقريبا من منتجات عالية القيمة، ولا سيما الجمبري وسرطان البحر المجمدان، اللذان يكثر عليهما الطلب في السوق الدولية. وفي عام ٢٠٠٢ بلغت إيرادات الصادرات ٩٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكان مجموع وزن هذه الصادرات ٧٩٣ ٨ طنا. ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي واردات الأسماك خاصة من المنتجات السمكية المنخفضة القيمة ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وبلغ مجموع وزنها ٠٠٠ ٢٩ طن، أي زهاء ٢٦ في المائة من المنتجات السمكية المعروضة محليا. ولا تجني كوبا جميع فوائد تجارة الأسماك. فإمكانية الوصول إلى الأسواق القريبة محدودة، خاصة الأسواق التي لها قدرات شرائية عالية - ولذا، فإن كوبا مضطرة إلى التصدير إلى الأسواق البعيدة، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف التسويق والتوزيع.

آثار الحصار على الزراعة ومصائد الأسماك وصناعة الأغذية

٩ - ينبغي مواصلة النظر إلى آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والصناعة الغذائية من منظورين مختلفين:

(أ) المشاكل الناجمة عن العجز عن الاستفادة الكاملة من إمكانيات تصدير المنتجات (بما في ذلك البن، وعسل النحل، والتبغ، وجراد البحر الحي، ومنتجات تربية المائيات) إلى أقرب الأسواق (أي الولايات المتحدة). وقد ترتبت على ذلك خسائر فادحة، إذ أصبح من الضروري البيع إلى أسواق أبعد بكثير، مما نشأ عنه ارتفاع تكاليف التسويق

والتوزيع. أضف إلى ذلك أن التجارة كثيرا ما تؤدي إلى نقل الخبرة الفنية. ولا يستفيد الكوبيون من عمليات النقل هذه.

(ب) زيادة تكاليف المدخلات اللازمة للإنتاج (الوقود، وقطع الغيار اللازمة للآلات الزراعية، وعلف الحيوان، والمنتجات الصحية النباتية والحيوانية، والأسمدة، وكذلك منتجات تكنولوجية متقدمة مثل مبيدات الأعشاب ومبيدات الحشرات المنخفضة السمية، وغيرها من مبيدات الآفات العالية الكفاءة والمواد الصيدلانية البيطرية ومجموعات أدوات تشخيص الأمراض، وهي منتجات تنتجها في كثير من الحالات شركات أمريكية). وهذا يؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية ومصائد الأسماك وتربية الماشية، مما ينجم عنه انخفاض الربحية، وهو ما يؤثر على قدرة القطاعات على تلبية الطلب المحلي. وبصفة عامة، فلو أمكن شراء المعدات من الولايات المتحدة لأدى ذلك إلى انخفاض تكلفة الواردات بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل.

١٠ - وعلى سبيل المثال، فإن خسارة صادرات الفواكه المدارية إلى الولايات المتحدة، تعادل خسارة دخل نحو ٢٥ مليون شخص. وانخفض إنتاج اللحوم بنسبة ٣,٦ في المائة في ما بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣، بعد أن كان انخفض بالفعل بنسبة ٢٢ في المائة (انخفضت لحوم البقر والدجاج بنسبة ١٢,١ في المائة و ٣٥,٩ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٢)، نتيجة جملة من الأسباب منها نقص الأعلاف الحيوانية، والمعادن، ومكملات الفيتامينات، والمواد الوراثية، والمحاضن. واستقر إنتاج البيض في عام ٢٠٠٣، بعد أن انخفض بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. وهناك أمثلة أخرى ذكرت في تقارير سابقة.

المساعدة التقنية التي تقدمها الفاو إلى كوبا

١١ - كانت أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في كوبا تمول في معظمها، وعلى امتداد سنوات عديدة، من برنامج التعاون التقني وبرنامج الفاو المتعلق بالشركات، وصندوق تيليفود. وعلاوة على ذلك، وخلال السنتين الأخيرتين، تمت الموافقة على عدد من المشاريع تحت إشراف الفاو وبرنامج التعاون التقني وصندوق تيليفود. وركزت أنشطة الدعم التي اضطلعت بها الفاو بشكل أساسي على قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك، فضلا عن المحافظة على الموارد الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، ساهمت الفاو من خلال مشاريع تستجيب لحالات الطوارئ، في تخفيف آثار الكوارث الطبيعية (وأهمها الأعاصير) التي تصيب الجزيرة.

١٢ - ويؤثر الحصار الاقتصادي سلبا على عمليات المشاريع في كوبا بسبب ارتفاع التكاليف المرتبط بالقيود المفروضة على شراء الوقود وشراء قطع الغيار للآلات الزراعية

والنقل؛ وارتفاع تكاليف شراء المدخلات والمنتجات من قبيل البذور العالية الجودة التي يتعين شراؤها من أسواق بعيدة ؛ والحصول على الأدوية واللقاحات البيطرية وتوفرها، والكواشف التشخيصية للمختبرات، وارتفاع تكاليف الشحن والمناولة. وهذه العوامل مجتمعة أثرت سلبا على فعالية الموارد البيئية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، دخل حيز النفاذ اتفاقُ الضمانات المبرم بين كوبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وبمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك بروتوكول إضافي ملحق به.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه٢٠٠٤]

١ - تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي في تعزيز السلامة والأمن والنظام من أجل تطوير الطيران المدني في العالم، ولا تشارك المنظمة مباشرة في تنفيذ القرار ٧/٥٨ الموجَّه للدول.

٢ - وتستفيد كوبا، وهي دولة متعاقدة في منظمة الطيران المدني الدولي، من المساعدة من خلال برنامج التعاون التقني والبرنامج العادي للمنظمة، سواء في المقر أو في مكتب المنظمة لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي الموجود في المكسيك. وقد يسرت المنظمة بصفة خاصة مشاركة كوبا في جميع مشاريع التعاون التقني الإقليمية ذات الصلة، كما تساعد هذا البلد على تحسين الهياكل الأساسية لطيرانه المدني الدولي من خلال مشاريع التعاون التقني الوطنية.

٣ - وفي الواقع، اتسع نطاق التعاون بين منظمة الطيران المدني الدولي وكوبا على مدى العقد السابق. وقد قدمت الحكومة الكوبية وهيئة الطيران المدني التابعة لها عددا من الطلبات إلى منظمة الطيران المدني الدولي لمساعدتها في تنفيذ مشاريع التعاون التقني في مجالات سلامة الطيران وسلامة المطارات وتطوير الهياكل الأساسية للطيران، وتعزيز هيئة الطيران المدني وتنمية الموارد البشرية وبرامج التدريب على المستويين الإداري والتقني وتحديث التكنولوجيا.

٤ - وأسفر الحصار عن عدد من الصعوبات والقيود في إدارة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني بين منظمة الطيران المدني الدولي وكوبا، وبخاصة في ما يتعلق باقتناء قطع الغيار والمعدات التي تصنع في الولايات المتحدة الأمريكية أو التي تصنع بعض مكوناتها فيها.

٥ - وختاما أود الإشارة إلى أن كوبا حاليا عضو في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بعد أن انتخبتها جمعية منظمة الطيران المدني الدولي في دورتها الثانية والثلاثين المعقودة عام ١٩٩٨ في عضوية المجلس، ثم أعيد انتخابها في دورة الجمعية الثالثة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠١.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

١ - لا يضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا بأنشطة إقراض في كوبا. ومنذ ١٩٩٠ وعلى كوبا متأخرات مستحقة للصندوق بسبب عدم سدادها مدفوعات خدمة القرض المتعلق بمشروع كامالوت للتنمية الريفية. وقد أعربت الحكومة الكوبية في عدة مناسبات عن رغبتها في استئناف التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبدأت بتسديد الأصول والفوائد على القرض الممول للمشروع المذكور، غير أنها أبانت في نفس الوقت عن الصعوبات التي تواجهها في تخصيص موارد أجنبية لخطة مالية لتسوية الدين.

٢ - ويمكن أن يضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدور كبير في إعادة تنشيط الإنتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك المحلي في كوبا، ويسهم بالتالي في تحسين أسباب العيش لفقراء الريف في البلد. ولا يمكن أن يستفيد الاقتصاد الريفي الكوبي من دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلا إذا تم الاتفاق مع الحكومة على خطة لسداد المتأخرات المستحقة عليها.

٣ - ولا شك أن الحصار الذي يتعرض له الاقتصاد الكوبي قد أثر على قرار الحكومة تعليق سداد دفعات قرضها للصندوق، مما جعل البلد غير مؤهل للحصول على دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤]

١ - تُعامَل كوبا بنفس الطريقة التي تعامَل بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، كما أنها تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وسائر المشاورات التي تنظمها منظمة العمل الدولية.

٢ - ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك تنفيذ برنامجه للتعاون التقني بشأن قضايا العمالة والعمل اللائق في كوبا. ويشمل برنامج عام ٢٠٠٤ إنهاء دراسة شاملة عن الصلات بين سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل، والتدريب المهني والضمان الاجتماعي، والسلامة والصحة في العمل، من منظور العمل اللائق. وسيتم في الوقت نفسه توسيع نطاق منهجية ''سيمابرو'' لتحسين الإنتاجية على أساس تنمية الموارد البشرية داخل صناعة السكر ولتشمل قطاعات أخرى. وأخيرا، سيجري عقد حلقتين دراسيتين بمشاركة اتحاد النقابات في كوبا، تتناولان دور منظمة العمل الدولية في وضع معايير العمل الدولية والإشراف عليها، ونظم الضمان الاجتماعي.

٣ - وتؤكد منظمة العمل الدولية رأيها القائل أن الأمم المتحدة هي المحفل الملائم لمعالجة القضايا المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز يوليه ٢٠٠٤]

إن التحدي الرئيسي في ما يتعلق بكوبا هو اقتراح تنفيذ حلول تقنية دون استخدام تكنولوجيات تترتب عليها قيود تصديرية إلى كوبا.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - يؤثر الحصار المفروض على كوبا في جميع مجالات حياة المجتمع الكوبي، وبوجه خاص في جهود حكومة كوبا الرامية إلى حماية الأطفال والمراهقين والنساء والأسر، على النحو الذي حددته اتفاقية حقوق الطفل وشجعت عليه اليونيسيف. وفي حين أن أسواق

الولايات المتحدة يمكن أن تكون هي الخيار الاقتصادي الأفضل لكوبا من جوانب شتى، فإن الحظر المفروض على التبادل التجاري بسبب الحصار، يضاعف بشكل حاد تكاليف المواد الاستهلاكية ذات الأهمية الحيوية. ويؤثر أيضا في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل السياحة وإنتاج السكر والنيكل، وكذلك الإمداد بالنفط.

٢ - والمؤشرات الاجتماعية في كوبا، لا سيما المتعلقة بمنها بالأطفال هي أعلى المؤشرات في المنطقة. غير أن الحصار يفرض تحديات حقيقية ويومية على قدرة الحكومة الكوبية على الحفاظ على هذه المؤشرات القوية.

٣ - واستنادا إلى رصد قام به موقع إنذاري في عام ٢٠٠٢، ناهز معدل الإصابة بفقر الدم لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين نسبة ٤٦ في المائة، بينما بلغ معدل الإصابة بفقر الدم لدى الحوامل في الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحمل ٢٨ في المائة على المستوى الوطني. ومن السكان الذين يفوق مجموع عددهم ١١ مليون نسمة يعاني نحو ٢,٥ مليون شخص (٢٣ في المائة) نقصا في الحديد، بينما ما زال الوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية يطرح مشكلة، لا سيما في الجزء الشرقي من كوبا. ورغم أن تغطية برنامج التلقيح في كوبا تبلغ ١٠٠ في المائة في مجال تلقيح الأطفال ضد ١٢ مرضا، فإن بلوغ هذا الهدف - الذي من شأنه أن يؤثر بصورة مباشرة على انخفاض معدل وفيات الأطفال - يكبِّد الحكومة الكوبية تكاليف عالية جدا، لأنها لا تستطيع استيراد اللقاحات من الأسواق المجاورة. وعلاوة على ذلك، فقد توقف بناء مراكز الرعاية النهارية لفائدة الأطفال دون الخامسة من العمر، بسبب نقص الموارد. ونتيجة لذلك يشترك ٧٠,٩ في المائة من الأطفال من هذه الفئة العمرية في برنامج غير رسمي للتعليم المبكر في البيت ينفذه الآباء بناء على توجيهات يتلقونها. وإضافة إلى ذلك، تواجه المؤشرات التي تحققت في مجالي التعليم والصحة خطرا بسبب التدهور الكبير في حالة المباني المدرسية والمنشآت الصحية، وما يصحب ذلك من نقص حاد في المواد التعليمية الأساسية، إضافة إلى الأدوية الأساسية ومعدات التشخيص.

٤ - وإذ يتصرف برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة بموجب ولايته المتمثلة في حماية الأطفال كما حددت في اتفاقية حقوق الطفل، فإنه يركِّز على الاحتياجات الأساسية والحقوق الأساسية للأطفال الكوبيين في مجالات التعليم والصحة والتغذية والمرافق الصحية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩/٤٧ إلى جميع الدول الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتلك الدول سيادة دول أخرى، وحثت الدول التي لديها قوانين أو تدابير من هذا القبيل على اتخاذ الخطوات اللازمة لإبطالها أو إلغائها. وقد واصلت حكومة الولايات المتحدة تطبيق سياستها مع بعض التعديلات في السنتين الماضيتين.

التطورات التشريعية

٢ - أبقت الولايات المتحدة طوال أربعة عقود تقريبا، على العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوبا. وتشمل هذه التشريعات ذات الصلة قانون الحرية والتضامن الكوبي لعام ١٩٩٦ (المعروف بقانون هيلمز - بيرتون)، وقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، وقانون الاعتمادات العامة لعام ١٩٩٧، وقانون العمليات الخارجية وتمويل الصادرات وقوانين اعتمادات البرامج ذات الصلة، لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨، وقانون المساعدة الخارجية وقانون إدارة الصادرات وقانون مصرف الصادرات والواردات.

٣ - وفي عام ٢٠٠٢ حدث تطور بارز تمثل في تصويت مجلس نواب الولايات المتحدة على مشروع قانون اعتمادات الخزانة - البريد الذي أنهى الحظر على السفر والقيود على تمويل مبيعات الأغذية، والحدود القصوى المفروضة على التحويلات المالية. وفي عام ٢٠٠٢، وبدعم من أعضاء الكونغرس الذين يمثلون ولايات زراعية، واصل حجم المبيعات الزراعية إلى كوبا ارتفاعه.

٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، ألغى الكونغرس من مشروع قانون الاعتمادات العامة للسنة المالية ٢٠٠٣ جميع الأحكام التشريعية المتصلة بكوبا. وشملت هذه التشريعات وقف تمويل الحظر على السفر وعلى تطبيق ما تبقى من قيود على المبيعات الزراعية إلى كوبا وعلى تطبيق القيود على مبالغ التحويلات المالية التي يمكن إرسالها إلى كوبا، وقرارا منفصلا لدعم التعاون مع كوبا في الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات، وقرارا يجعل مكتب وزارة الخزانة لمراقبة الأصول الأجنبية معرّضا لدرجة أكبر من المساءلة عند إصداره تراخيص السفر إلى كوبا لمواطني الولايات المتحدة. وفي بداية عام ٢٠٠٣ بُدئ العمل ''بقانون التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا لعام ٢٠٠٣''، غير أنه لم يحرز تقدما في اللجنة المالية التابعة للكونغرس. غير أن التعديل الخاص بالسفر الذي أدخل على مشروع قانون اعتمادات

الخزانة – البريد قد تم إقراره بأغلبية ساحقة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم تقديم قانون ''حرية السفر إلى كوبا''، (إس – ٩٥٠)، الذي يسعى إلى إزالة قيود السفر التي تفرضها الولايات المتحدة حاليا على مواطني الولايات المتحدة الراغبين في السفر إلى كوبا.

٥ – وهذه القوانين الهادفة إلى رفع المزيد من العقوبات والقيود لم تحرز تقدما يذكر، وهو ما يعكس سياسات الحكومة الأمريكية الحالية المتشددة أكثر فأكثر تجاه كوبا ولا يعكس آراء وأهداف بعض الدوائر التي سعت من قبل إلى تخفيف العقوبات، والتي تعتبر أن أضرت بالمشاريع التجارية الأمريكية أكثر مما أثّرت سياسيا في كوبا. وهذا ما أثبتته أيضا الدراسات الموسعة، كما هو مبين في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢. وكانت نتائج هذه الدراسات عاملا مشجعا على وضع قانون وإحالته إلى مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الهدف منه إتاحة إطار ينظر الفرعين التشريعي والتنفيذي من خلاله في العقوبات الاقتصادية الانفرادية المقترحة، بهدف كفالة تنسيق سياسات الولايات المتحدة في ما يتعلق بالتجارة والأمن وحقوق الإنسان. وتمت قراءة هذا القانون مرتين وأحيل إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، حيث لا يزال حتى الآن. وهذا القانون ''قانون إصلاح سياسة العقوبات'' يصف المبادئ التوجيهية الإجرائية ومتطلبات المعلومات لأغراض الإجراءات التشريعية والتنفيذية، التي يجب أن تستوفى قبل فرض عقوبات اقتصادية انفرادية بغرض تحقيق أهداف السياسة الخارجية (بيد أن هذا القانون يستثني أي وسائل انتصاف تجارية أو أي عقوبات تجارية فرضت بسبب قيود مانعة للوصول إلى السوق وممارسات تجارية جائرة، أو انتهاكات للقوانين التجارية الأمريكية، وهي مسائل ناقشتها في الماضي منظمة التجارة العالمية مرارا وتكرارا في سياق الإجراءات التجارية الانفرادية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية. ويستلزم هذا القانون اتخاذ إجراءات تشريعية وتنفيذية من أجل: (أ) الإنهاء في غضون سنتين؛ (ب) توفير حرمة العقد؛ (ج) تركيز العقوبة بأكبر ما يمكن من الدقة على الحكومات والكيانات والمسؤولين الرسميين فيما يتعلق بالسلوك المستهدف؛ (د) استثناء القيود المفروضة على الأدوية والمعدات الطبية والأغذية؛ (هـ) السعي إلى الإقلال إلى أدنى حد ممكن من أي أثر ضار على الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية في أي بلد قد تفرض عليه العقوبة؛ و (و) إصدار توجيهات لوزير الزراعة لتوسيع المساعدة المقدمة في مجال الصادرات الزراعية من خلال برامج الولايات المتحدة المتعلقة بتنمية السوق والمساعدة الغذائية أو تشجيع الصادرات، من أجل التعويض عن أي خسارة محتملة في دخل منتجي أي سلعة أساسية زراعية تشملها العقوبات. وفضلا عن ذلك يخول القانون للرئيس صلاحية تعديل توقيت العقوبة ونطاقها أو إلغاءها، ويُلزم الكونغرس النظر في أثر العقوبات المقترحة على

الزراعة والاحتياجات من الطاقة وأسواق رؤوس الأموال، بما في ذلك إجراء تقييمات لاحتمال تحقيق العقوبات أهداف محددة للسياسة الخارجية أو الأمن القومي خلال الفترة الزمنية المقررة. وينص هذا القانون على إنشاء لجنة لاستعراض العقوبات تابعة للفرع التنفيذي بغرض تنسيق سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية الانفرادية وتقييم أثر العقوبات المقترحة، وتقديم توصيات مناسبة إلى الرئيس قبل فرضها (انظر: www.usaengage.org/legislative/2003/sanctions/Reform).

٦ - وتمشيا وروح ''قانون إصلاح سياسة العقوبات''، وربما أيضا كرد فعل على التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠٠٤ الذي قدمته اللجنة المعنية بمساعدة كوبا الحرة إلى الرئيس (انظر الموجز أدناه)، قدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين إلى الكونغرس وإلى مجلس النواب في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، قانونا عنوانه المختصر ''قانون إصلاح عقوبات كوبا لعام ٢٠٠٤''، لطلب تجديد الكونغرس للقيود المفروضة على كوبا في مجالي التجارة والسفر. وأحيل هذا القانون إلى لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب، إضافة إلى اللجان المعنية بالقواعد والسبل والوسائل، والطاقة والتجارة، والخدمات المالية، والزراعة. وهذا القانون، الذي صيغ على منوال ''قانون بورما'' الصادر في عام ٢٠٠٣، قد يسمح بانتهاء جميع العقوبات الحالية ضد كوبا، بما في ذلك الحظر على التجارة والسفر، في غضون سنة واحدة ما لم يجدده الكونغرس سنويا. ويعتمد هذا القانون، حسب مقدميه، نهجا وسطا يتسم بالصواب ولا ينص على رفع العقوبات، وإنما يتيح للكونغرس والجمهور إمكانية إبداء رأيهما في العملية. وينص القانون على نحو مفصل على مدة العقوبات (استمرار العقوبات؛ قرارات التجديد) ويسرد الأحكام المقيدة للتجارة وغيرها من العلاقات مع كوبا (الأحكام الخاضعة للتجديد، وصلاحية فرض قيود جديدة)، والأحكام المتعلقة بالسفر والتحويلات السنوية . (انظر: Thomas.loc.gov/).

٧ - وكما سبقت الإشارة أعلاه، تبدو السياسة الرسمية الحالية للولايات المتحدة أشد صرامة حتى في ما يتعلق بإنفاذ العقوبات والقيود ضد كوبا. ويظهر ذلك في جملة أمور منها تقرير أيار/مايو ٢٠٠٤ المقدم إلى الرئيس من لجنة مساعدة كوبا الحرة، والذي يعرض مبادرات جديدة لتعزيز تنفيذ العقوبات والقيود القائمة. وهذه المبادرات الجديدة التي حظيت فورا بدعم الرئيس، تتضمن أيضا إدخال عدد من التغييرات على سياسات الولايات المتحدة الحالية المتعلقة بكوبا. وتشمل الإجراءات المقترحة زيادة تقييد الزيارات الأسرية والتحويلات لأغراض إنسانية إلى الكوبيين؛ وتقييد وزن أمتعة المسافرين في الرحلات المستأجرة بـ ٤٤ رطلا؛ وإلغاء فئة السفر ''ضيافة كاملة''. وكما حدث في الماضي، قوبلت هذه المبادرات بردود فعل قوية من أكثر الدوائر تضررا في ميدان العلاقات الخارجية والتجارة. فمثلا، أعلن

المجلس الوطني للتجارة الخارجية ومنظمة يو.إس.آي. انغيج (USA*Engage) ورابطة المهنيين العاملين في الصناعات ذات الصلة بالسفر، عن إنشاء تحالف بين الرابطتين للاستفادة من الزخم الحالي للتخفيف من القيود الأمريكية المفروضة على كوبا. وإذا كانت الرابطتان المذكورتان، فضلا عن عدد آخر من الهيئات (مثل مجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية، ولجنة الطوارئ للتجارة الأمريكية، واتحاد المكاتب الزراعية الأمريكية)، قد أيدت ''قانون إصلاح العقوبات المفروضة على كوبا لعام ٢٠٠٤'' من خلال بيانات أدلى بها ممثلوها، فإنها تعارض بشدة الأخذ بالمبادرات الجديدة الواردة في التقرير، قائلة إن هذه المبادرات ستسبب مصاعب اقتصادية للشركات الأمريكية التي تقوم بأعمال تجارية مشروعة، وخاصة المشاريع التجارية المتعلقة بالسفر والزراعة، كما أنها ستزيد من توتر العلاقات الكوبية الأمريكية. (انظر: www.usaengage.org/press_release/2004).

التطورات والآثار التجارية

٨ - يعكس النهج المتبع في القطاعات التجارية الأمريكية الأكثر تضررا في ما يتعلق بالنصوص التشريعية الجديدة آخر ردود الفعل الصادرة عن الوسط التجاري إزاء هذه الفئات من العقوبات والقيود. ويعتبر قسم كبير من المؤسسات التجارية الأمريكية أن الولايات المتحدة لم تحقق أهداف السياسة الخارجية التي توقعتها من خلال العقوبات والحصارات. وعلاوة على ذلك، ترى هذه المؤسسات أن العقوبات والقيود قد ألحقت ضررا مباشرا بكثير من الشركات الأمريكية من خلال تقييد إمكانات نمو التبادل التجاري وغيره من العلاقات الاقتصادية مع كوبا، ومع بعض شركات بلدان ثالثة إلى حد كبير. وتواصل الشركات الأمريكية تنمية علاقاتها التجارية تدريجيا مع كوبا برغم الجو السياسي الصعب.

٩ - وخلال النصف الأخير من عقد التسعينات وكذلك في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، كانت كوبا نشطة جدا في المحافل الدولية ذات الصلة بالتجارة لإدانة سياسات الولايات المتحدة وإجراءاتها التشريعية والتقييدية ضدها. وفي نهاية المطاف، وعندما تخفف بعض القيود على الأقل إلى حد كبير، لا سيما في الفترة ما بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤، توخَّت الحكومة الكوبية نهجا أكثر صمتا، لا سيما في سياق منظمة التجارة العالمية. وردا في ما يبدو على المبادرات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤، أدلت كوبا ببيان رسمي خلال اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، ذكرت فيه أن الخسائر المادية الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا قد زادت قيمتها عن ٧٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، أو ما لا يقل عن ١,٦ بليون دولار في السنة. (انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/GC/79). وأكد وزير التجارة

الخارجية الكوبي في معرض حديثه خلال الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بأن ”كوبا تواجه واحدا من أفظع اعتداء شهدته جميع العصور نتيجة الحرب الاقتصادية التي شنتها أمريكا على بلده“. (انظر: www.unctadxi.org/sections/u11/docs/GeneralDebate/GD_U11_Cuba_en.pdf/.

١٠ - ووفقا لآخر الإحصاءات التجارية المتاحة، فقد انخفض إجمالي الصادرات الكوبية من البضائع في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ (الجدول ١). وهذا الانخفاض أثر في صادرات السلع الصناعية. وبالمقابل، ارتفع حجم الواردات الكوبية في سنة ٢٠٠١ إذ بلغت قيمتها ٤,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (الجدول ٢). وهو ما ساهم في ارتفاع العجز التجاري لكوبا من ٣,٢ مليار دولار أمريكي إلى ٣,٦ مليار دولار. وتظل فرص التصدير إلى سوق الولايات المتحدة محدودة بسبب الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويتبين من الأنماط التجارية للبلدان المجاورة في المنطقة ذات القدرات الإنتاجية المماثلة مثل الجمهورية الدومينيكية، أن الصادرات إلى الولايات المتحدة يمكن أن تنمو ليتفوق حجمها ٤٠ في المائة من إجمالي الصادرات الكوبية. وكما يدل على ذلك اعتماد كوبا الكبير على الواردات من السلع الصناعية، فإن عليها أن تطور قطاع صادراتها الصناعية. وتعوق الجزاءات التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا الفرص المتاحة لها لتحقيق هذا التقدم الصناعي

الجدول ١

التدفقات التجارية لكوبا (٢٠٠٠-٢٠٠١)

الصادرات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

اسم الشريك	اسم المنتجات	٢٠٠٠	٢٠٠١
الاتحاد الأوروبي	منتجات زراعية	٢٥٨ ٨٥٠	٣١١ ٠٢٦
الاتحاد الأوروبي	منتجات صناعية	٣٦٨ ٨٠٠	٣٦٤ ٥٢٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	منتجات زراعية	١٩ ١٠٦	٢٣ ٨٦٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	منتجات صناعية	١١٩ ٤٤٨	٧٦ ٩٥٢
بلدان أخرى	منتجات راعية	٤٧٩ ٧٩٣	٥٨١ ٦٨٨
بلدان أخرى	منتجات صناعية	٤٣٠ ٠٦٥	٣٠٦ ٧٧٩
العالم	منتجات راعية	٧٥٧ ٧٤٩	٩١٦ ٥٧٥
العالم	منتجات صناعية	٩١٨ ٣١٣	٧٤٨ ٢٥٣
المجموع		**١ ٦٧٦ ٠٦٢**	**١ ٦٦٤ ٨٢٩**

الجدول ٢

التدفقات التجارية لكوبا (٢٠٠٠-٢٠٠١)

الواردات بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

اسم الشريك	اسم المنتجات	٢٠٠٠	٢٠٠١
الاتحاد الأوروبي	منتجات زراعية	٣٣١ ٩٤٩	٣٠٩ ٧٥٥
الاتحاد الأوروبي	منتجات صناعية	١ ٣٤٤ ٨٤٨	١ ٣٧٧ ١٣٩
الولايات المتحدة	منتجات زراعية	١٠٢	٤ ٩٣٢
الولايات المتحدة	منتجات صناعية	٥ ٠٩٥	غير متاح
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	منتجات زراعية	١٣١ ٥٨٣	٢١٣ ٦٠٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	منتجات صناعية	١ ٥٦٧ ٧٧٤	١ ٥٤٧ ١٧٩
بلدان أخرى	منتجات زراعية	٢٧٩ ٦٣٧	٤٢٠ ٥٨٤
بلدان أخرى	منتجات صناعية	١ ١٨١ ٧٥٤	١ ٣٧٦ ٢٦٢
العالم	منتجات زراعية	٧٤٣ ٢٧١	٩٤٨ ٨٨٠
العالم	منتجات صناعية	٤ ٠٩٩ ٤٧١	٤ ٣٠٠ ٥٨٠
المجموع		**٤ ٨٤٢ ٧٤٣**	**٥ ٢٤٩ ٤٦٠**

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

قدمت اليونسكو في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى حزيران ٢٠٠٤، دعما لحكومة كوبا في المجالات التالية:

التربية

(أ) مساهمة مالية لدعم خطة العمل الوطنية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع (المتابعة)؛

(ب) مساهمة مالية لحلقة العمل الأولى ''مشروع بشأن تعليم الأطفال، الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم ما بين صفر و ٦ سنوات في الأسرة والمجتمع''؛

(ج) مساهمة مالية في مشروع بشأن ''تزويد المدارس الابتدائية في المناطق الريفية والجبلية بالمنشورات والمواد المدرسية''؛

(د) مساهمة مالية في مشروع بشأن ''تدريب مدرسي المرحلتين الابتدائية والثانوية العاملين في مجال الطوارئ، على الثقافة الجنسية وعلى الوقاية من فيروس نقص المناعية البشرية/الإيدز''؛

(هـ) مساهمة مالية في حلقة عمل بشأن ''البرنامج الاستشاري لتطوير التعليم من بعد''، وتشمل صياغة وثيقة عن ''مشروع الجامعة الافتراضية للدراسات العليا التابعة للمعهد التربوي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستقدم المساهمة إلى المانحين المحتملين.

العلوم

(أ) مواصلة تنفيذ مشروع نموذجي عن ''التقييم الاجتماعي والاقتصادي للساحل الجنوبي لمقاطعة هافانا''؛

(ب) مساهمة مالية في حلقة عمل بشأن ''استجابات المجتمعات المحلية للتحات الساحلي''؛

الثقافة

(أ) منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، مساهمة في مشروع تعزيز قدرات المركز الوطني للترميم والمتاحف بهدف حماية التراث المادي وغير المادي، وذلك مساهمة من اليونسكو (أموال بلجيكية من خارج الميزانية)، كما يجري منذ عام ٢٠٠٣ إعداد دراسات هامة لتحسين معدات الحاسوب وببليوغرافيات مركز التوثيق التابع للمركز الوطني للترميم والمتاحف؛

(ب) وكجزء من مشروع الإدارة العامة للتراث الثقافي، تم تقديم مساهمة مالية لدعم ثلاث دراسات تقنية بشأن وادي العباقرة في ترينيداد على موقع التراث العالمي؛

(ج) أدرجت اليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ فرقة تومبافرانشيسا دولا كاريداد دي أورينيتي في قائمة روائع تراث الإنسانية الشفوي وغير المادي الـ ٢٨ الجديدة؛ وشجع مكتب اليونسكو بهافانا هذه الفرقة التقليدية برعايته العرض الذي قدمته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بمناسبة زيارة نائب مدير مركز اليونسكو لمركز التراث العالمي؛

(د) ونظم مكتب اليونسكو حلقة دراسية دولية بهافانا بشأن التنوع الثقافي والسياحة شارك فيها خبراء من أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا؛

(هـ) وحظيت تجارة المنتجات الحرفية في كوبا بالتشجيع والدعم في معرض دولي للصناعات التقليدية؛ وقبل انطلاق المعرض، تم، بمشاركة خبير دولي، تدريب مجموعة من الحرفيين من المقاطعات الشرقية للبلاد في مجال الاستخدام الابتكاري للتقنيات التقليدية؛

(و) المساعدة في عقد مؤتمر دولي بشأن الثقافة والتنمية بهافانا. وهذا المؤتمر تعقده كل سنتين وزارة الثقافة الكوبية بمشاركة شخصيات فنية وثقافية وأكاديمية إقليمية ودولية؛

(ز) أجرى خبير تابع لمركز بابلو دو لاربيبنتي الثقافي دراسة عن الحالة الراهنة للأدب الرقمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستنشر على بوابة الفن الرقمي الفرعية التابعة لليونسكو؛

(ح) أجرت اليونسكو بالتنسيق مع المنظمة الدولية مؤسسة السينما الجديدة لأمريكا اللاتينية، وبمشاركة خبير كوبي، دراسة عن الحالة الراهنة لفيديو الفن والسينما التجريبية بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ستعرض على البوابة الفرعية للفن الرقمي التابعة لليونسكو؛

(ط) مساعدة للمعهد العالي للفنون بكوبا من خلال تعزيز برنامج دبلوم في سيكولوجية وبيداغوجية الفن يهدف توفير التدريب المهني لأساتذة ومدرسي الفن بالبلاد؛

(ي) مساعدة في نشر كتاب ''ليرأمارتي'' الذي يجمع الجوائز التي فاز بها الأطفال والشبان في المسابقة الوطنية التي تحمل نفس الاسم؛

(ك) مساعدة لمعهد الموسيقى في تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن صناعة الموسيقى في القرن الحادي والعشرين. وشارك في الحلقة ثمانية ضيوف وأخصائيين أجانب، إضافة إلى فنانين كوبيين؛

(ل) دعم للمركز الوطني لحقوق التأليف من أجل تنظيم دورة تدريبية وطنية بشأن حقوق المؤلف؛

(م) مساعدة في تنظيم المهرجان العالمي لمسرح الأطفال للهواة؛

(ن) بالتعاون بين مشروع ''التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي'' والمعهد العالي للفنون، نُظمت دورة نموذجية بشأن حقوق المؤلف لطلبة الموسيقى شارك فيها أساتذة من بينهم خبيران دوليان، وحضرها ما يزيد على ٤٠ مشاركا آخر.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - تتعلق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة - كما تعلمون - بالبيئة العالمية. وبالتالي، فإننا لا نعالج عادة مثل هذه القضايا مع فرادى البلدان/الحكومات. ومع ذلك، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن كثب، من خلال مكتبه الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع السلطات الكوبية في مجالات تتصل بالبيئة.

٢ - وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج أنشطة التعاون التقني مثل تقديم المساعدة لعقد لقاءات فنية، والمساعدة في صياغة التشريعات، وإعداد منشورات محددة، وإنشاء مركزين للإنتاج الأنظف والتدريب على جوانب محددة في البرنامج البيئي.

٣ - وتتضمن مشاريع مرفق البيئة العالمية الجاري أو المخطط تنفيذها ما يلي:

(أ) دعم تنفيذ إطار السلامة البيولوجية الوطني؛

(ب) توليد وتوصيل الطاقة المتجددة - على أساس خدمات الطاقة الحديثة (حالة إيسلا دي لاخوفانتود)؛

(ج) أنشطة تنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة: خطة التنفيذ الوطنية لكوبا؛

(د) إدماج إدارة متجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي (أنتيغوا وبربودا، بربادوس، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، غرينادا، كوبا، هايتي؛

(هـ) وضع مقاييس ومؤشرات لتدهور التربة والإدارة المستدامة للأراضي في الدول الجزرية الصغيرة. وسيتم البيان العملي النموذجي في كل من جامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكوبا وهايتي؛

٤ - وكوبا عضو في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لذلك فهي تشارك بنشاط في صياغة برنامج العمل الذي يوجه أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس كل سنتين.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - تواجه المستوطنات البشرية، بما في ذلك السكن والهياكل الأساسية والخدمات، تحديات إنمائية بشكل خاص في كوبا لأنها دولة جزرية تتأثر بالكوارث الطبيعية. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فضلا عن التدابير التي اتخذت مؤخرا والتي تحد من تدفق رؤوس الأموال إلى كوبا. ويحتاج إنشاء وصيانة المستوطنات البشرية، فضلا عن إعادة التعمير بعد الكوارث الطبيعية استقرارا في توافر المواد والمعدات ورأس المال، وهو ما تأثر بشدة بسبب الحصار.

٢ - وتأثرت ظروف المأوى بسبب عدم كفاية العرض من مواد البناء المستوردة. ونظرا لإمكانية الحصول على الأسمنت وحديد التشييد بأسعار كلفة منخفضة ومحتملة، فقد تقلص بشكل ملموس نطاق البرامج الرامية إلى خفض العجز الكيفي في المساكن، وأثر بصورة متوازية الأهمية في تلبية احتياجات إعادة إعمار المساكن التي تضررت من الأعاصير المدمرة التي شهدها عاما ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وفي كلتا الحالتين كانت أكثر قطاعات السكان تضررا هي القطاعات المتأثرة بصورة أساسية. وسيتضرر القطاع نتيجة للقيود على تدفق رؤوس الأموال التي كانت تستغلها الأسر لتغطية الاحتياجات الأساسية وتحسين السكن.

٣ - كما أن القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الوقود، جعلت عملية تقديم الخدمات مثل جمع النفايات الصلبة والتخلص منها، وخدمات الصرف الصحي والإمداد بالمياه غير فعالة بل وغير مستدامة بيئيا، كما أن محدودية الحصول على المواد الكيميائية والمعدات المنخفضة الكلفة من أجل معالجة المياه والمياه المستعملة، تؤدي إلى خفض نوعية تلك الخدمات، مما يؤثر بدوره على البيئة والصحة العامة.

٤ - وبرغم هذه القيود، تمكن البلد من تحقيق مستوى في مجال تنمية المستوطنات البشرية يضاهي المستوى الذي بلغه كثير من البلدان النامية. وكان ذلك ممكنا بفضل الابتكار التكنولوجي والإداري وإن كانت تفوق تكلفته قيمة التحسينات الملموسة في نوعية الحياة والهياكل الأساسية والخدمات.

٥ - يركز التعاون القائم حاليا بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وكوبا، على تعزيز القدرات المحلية على تحسين التخطيط والإدارة الحضريين. وخلال العام الماضي، تم تعزيز تلك الأنشطة من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي يشمل نطاق العمل العديد من المدن في البلاد. وتهدف برامج التعاون إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية وتخطيطها واستخدامها من أجل معالجة مشاكل البيئة الحضرية، ومن ثم، المساعدة على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الحصار بالنسبة لسكان الحضر.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالانكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - يؤثر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي سلبا على نمو البلاد وتنميتها الاقتصادية. ففي الميدان الصناعي عموما، هناك في كوبا تخلف تكنولوجي واضح مقارنة بالمعايير الدولية. ومن المشاكل الأساسية التي تواجهها الصناعة، الاستهلاك المرتفع للطاقة، وانخفاض مستويات التشغيل الآلي، والتكنولوجيات العتيقة وغير الفعالة، وانخفاض مستوى استغلال القدرات، وانعدام التعاون بين الصناعات.

٢ - وتوجه الخدمات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) خلال السنوات الأخيرة أساسا إلى المساهمة في التنمية المستدامة للقطاع الصناعي الزراعي وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الكوبي. ويقدم ''البرنامج المتكامل لدعم الاستراتيجية الوطنية بشأن القدرة التنافسية الصناعية في كوبا'' دعما تقنيا واستراتيجيا لتحسين الاستدامة والإنتاجية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية في البلد، خاصة منها صناعة الأغذية وصناعات السكر من خلال استخدام عناصر هامة لكفالة الكفاءة في استخدام موارد الطاقة وتنمية مصادر الطاقة البديلة، والأخذ بالتكنولوجيات الصناعية الحديثة وتكييفها. وتدعم اليونيدو، من خلال ما تقدمه من خدمات، الصناعة الداخلية لتحسين رصيدها من العملة الأجنبية، وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. وتعتقد اليونيدو أن الأثر الحفاز للبرنامج المذكور مهم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

١ - ما تزال كوبا تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة تطغى عليها منذ بداية التسعينات نتيجة عدم انتظام علاقاتها التجارية مع شركائها التجاريين السابقين في أوروبا الشرقية. وتفاقمت الحالة بسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لأكثر من أربعة عقود كما أسهم في زيادة تدهور نوعية حياة السكان في كوبا. وقد خلفت ندرة

المساعدات المالية نقصا في الأدوية والمعدات وقطع الغيار وأعاقت تحديث المستشفيات والهياكل الأساسية الأخرى الطبية.

٢ - وتؤثر القيود الناشئة عن حصار الولايات المتحدة على الاستيراد، مباشرة على وضع الصحة الإنجابية للسكان: فعلى الرغم من أن السكان الكوبيين على إطلاع واسع على أكثر وسائل منع الحمل شيوعا، ومع أن الطلب على هذه الوسائل كبير، فإن توافرها وجودتها يصطدمان بقيود صارمة، فضلا عن النقص الحاد في الأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ونقص المعدات اللازمة لتوفير الرعاية الطارئة في مجال التوليد، وغير ذلك من السلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وتحد القيود المفروضة على الاستيراد من إمكانية حصول الكوبيين على التكنولوجيات المتقدمة والأدوية الجديدة ومنتوجات الصحة الإنجابية.

٣ - ورغم ندرة الأموال، فقد تمكنت كوبا من احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أن عدد الإصابات به منخفض مقارنة ببلدان منطقة البحر الكاريبي الأخرى. لكن عدد حالات الإصابة بالفيروس ازدادت في السنوات الأخيرة، وبصورة أساسية بين الذكور الذين تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلى ٣٤ سنة. ومع أن نمو القطاع السياحي يسهم في تحقيق انتعاش اقتصادي طفيف، إلا أنه يمثل عاملا هاما من عوامل الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمثل النقص في الرفالات من أجل الوقاية من الإيدز شاغلا أساسيا. وفي عام ٢٠٠٣، كان عدد الرفالات غير كاف لتلبية الاحتياجات السنوية المقدرة بـ ٦٠ مليون رفال. وظهر تأثير خلال تفشي الوباء إذ قيد وصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الغذاء المناسب وطرق الوقاية والعلاج، مما أضر بمستوى نوعية حياتهم وفاقم العدوى. وقد تخفف موافقة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على منحة قدرها ٢٦,١ مليون دولار للسنوات الخمس القادمة من هذه الحالة شيئا ما.

٤ - وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، فإن الطلب الواسع النطاق على المعلومات والمواد التثقيفية المتصلة بالإيدز ما زال كبيرا، كما أن منع حالات الحمل غير المرغوب فيها ما زال مدعاة للقلق. وفضلا عن ذلك، فإن المعدل العالي لحالات الإجهاض، لا سيما بين النساء دون سن العشرين، يستدعي القيام بحملات تثقيفية مكثفة، وخدمات تقديم المشورة، وتدريب مقدمي الخدمات، وتوفير وسائل منع الحمل الملائمة للسكان للتقليل من حالات الحمل.

٥ - وأضر الحصار الاقتصادي أيضا بتقديم الخدمات إلى السكان المسنين الذين يتزايد عددهم في كوبا. ولأسباب تعزى جزئيا إلى القيود المالية وما يتولد عنها من نقص في المعدات اللازمة، فإن الحكومة غير قادرة على الاستجابة بشكل كامل لاحتياجات هذه الفئة من السكان، لا سيما فيما يتعلق بالسكن، والصيانة، واللوازم والمعدات الطبية لدور رعاية المسنين ومراكز الرعاية النهارية. وستكون هناك حاجة في المستقبل إلى مزيد من الدعم مع استمرار ازدياد عدد السكان المسنين مع مواصلة المضي قدما بعملية التحول الديموغرافي في البلد.

٦ - ويهدف برنامج الصندوق الحالي لمساعدة كوبا الموافق عليه في عام ٢٠٠٣ إلى المحافظة على المستويات الحالية للصحة الإنجابية في البلد وتحسين الكمية والنوعية والتنوع في وسائل منع الحمل المتوافرة، بصورة أساسية من خلال شراء الرفالات واللوالب ووسائل منع الحمل عن طريق الحقن، ووضع وتعزيز برامج التثقيف الجنسي في النظام المدرسي الرسمي الذي حقق نجاحا كبيرا في تعزيز المساواة بين الجنسين والحقوق الجنسية والإنجابية مما أثر في سياسة الجنس في البلاد. ورغم أن الصندوق كان قد قدم عدة منح ثنائية لتغطية انخفاض عدد وسائل منع الحمل في عام ٢٠٠٣، فإن المساعدة الإنمائية لا تزال غير كافية للتعويض عن القيود الصارمة المتصلة بالحصار الاقتصادي.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

يعتبر دائما الاتحاد البريدي العالمي كوبا عضوا كامل العضوية في الاتحاد. وبهذه الصفة فإن لكوبا نفس الحقوق وعليها نفس الالتزامات أسوة بسائر أعضاء الاتحاد. ومن ثم، أفادت كوبا في عام ٢٠٠٣ مثلا من عدة مشاريع إقليمية للإصلاح والتحديث إضافة إلى مشاريع التدريب التشغيلي.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - رغم أن الحكومة قد منحت الأولوية لاستيراد المواد الغذائية كان البرنامج مضطرا لمضاعفة جهوده لاستكمال سلة غذاء الفئات الضعيفة بالمقاطعات الشرقية التي لا تزال ينعدم فيها الأمن الغذائي أكثر من غيرها نتيجة موجات الجفاف المتكررة وانخفاض الإنتاج الغذائي.

٢ - وتأثرت أيضا واردات الأغذية اللازمة لمشاريع برنامج الأغذية العالمي في هذا السياق من حيث التوقيت والتكلفة. وأدى تراجع المنافسة وطول المسافات والتأخر في الحصول على ممونين، إلى الزيادة في التكاليف وتأخر وصول الأغذية إلى البلد. وأثر هذا التأخير بدوره في توقيت توزيع الأغذية على المستفيدين وانتظامه، مما أضر على الخصوص بالفئات الضعيفة التي يلزم دعما غذائيا دون انقطاع.

٣ - ومن قيود الاستيراد الأخرى التي أثرت في قدرة برنامج الأغذية العالمي على تقديم المعونة، القيود المفروضة على البترين وقطع غيار مصانع البسكويت عالي الطاقة الذي يشتريه برنامج الأغذية العالمي لغرض وجبات الطعام المقدمة في المدارس الابتدائية. وبسبب التأخير في مواعيد التسليم وارتفاع تكاليف الواردات من المواد الغذائية الخام المخصصة لإنتاج المواد الغذائية المحلية التي يشتريها البرنامج العالمي في محاولة منه لتوفير غذاء يتناسب مع العادات الغذائية المحلية.

٤ - وتراجعت أيضا الهبات السنوية من السكر التي اعتادت كوبا تقديمها إلى برنامج الأغذية العالمي ليستخدمها في مشاريع في بلدان محتاجة أخرى في العالم وذلك بسبب صعوبة العثور على شركات تقبل نقل هذا الإنتاج، مما أدى إلى إدخال تعديلات على طرق النقل ومحطات توقف سفن الشحن، وبالتالي ارتفاع التكاليف وكذلك تأخر مواعيد التسليم.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٧/٥٨، يقدم المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا تقريره الذي يحلل فيه آثار الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على النظام الصحي الوطني في كوبا.

٢ - وما زال الحصار يؤثر سلبا على اقتناء التكنولوجيا والمعدات الطبية. فقد كان للإجراءات التي اتخذها حكومة الولايات المتحدة تأثيرها على تقديم الرعاية الطبية، والوقاية من الأمراض، وتعزيز الخدمات الصحية. ومن هذه الآثار، نقص فرص الحصول على المعلومات عن الإنجازات التي تحققت في علوم الطب، ومنع تأشيرات الدخول إلى العلماء الكوبيين للمشاركة في أحداث داخل الولايات المتحدة، وعدم الترخيص للعلماء الأمريكيين الذين يريدون السفر إلى كوبا، وحظر نشر أو توزيع مقالات العلماء الكوبيين في الولايات المتحدة.

٣ - وفيما يلي ملخص لآثار الحصار مدعوما بأمثلة. يؤثر الحصار في خدمات الرعاية الصحية، وخدمات الطوارئ، وتقديم الرعاية للمرضى الذين هم في حالة خطيرة، وخدمات الجراحة والخدمات الأخرى المتخصصة، مثل حالات ما قبل الولادة، إذ أنها تتأثر كلها بعدم توافر الأدوية، ووسائل التشخيص، والأشياء التي تستعمل مرة واحدة، وقطع الغيار أو المعدات الضرورية. وعاد الحصار بأسوأ الآثار على المستشفيات الجامعية/الجراحية، والمستشفيات العامة، ومستشفيات الأطفال/النساء، بالإضافة إلى العيادات وغيرها من مؤسسات الرعاية الأولية. وقد طلب إلى الشركتين الأمريكتين فايزر وغينزيم تقديم أسعار لتوريد دواءين مخفضين للكوليسترول، هما أتورفاستاتين وريناجيل على التوالي، ولكنهما لم يردا على هذا الطلب. واشترت شركة فاريان ميديكال سيستمنز الأمريكية نشاط شركة إم. دي. إس. نورديون الكندية في مجال العلاج الإشعاعي الموضعي، وهي الشركة التي كانت تورد في السابق معدات العلاج الإشعاعي الموضعي إلى كوبا. ومن ثم، بات نظام الصحة العامة في كوبا عاجزا عن شراء مصادر نظائر الإيرديوم - ١٩٢ المشعة المستخدمة في علام الأورام السرطانية بالأشعة. وبناء على ذلك بذلت محاولات لشراء معدات علاج القصّر من أوروبا، وتم شراء آلة من إحدى الشركات الهولندية هي شركة نيوكليوترون. وبمجرد استكمال المعاملة التجارية، أعلنت إدارة الشركة أن الحاسوب المرتبط بهذه الآلة لا يمكن شحنه، لأنه مصنوع في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن تصديره إلى كوبا محظور.

٤ - ويمثل شراء العقاقير المثبطة لنمو الخلايا وانقسامها مشكلة خطيرة أخرى، لا سيما في علاج حالات سرطان الأطفال. وهذه واحدة من الحالات التي تتأثر بشدة بالحصار. وازداد الموقف سوءا لأن الشركات الأمريكية عبر الوطنية اشترت المختبرات الصيدلانية التي كانت متعاقدة في السابق مع كوبا. وعلى سبيل المثال، فمن المستحيل الآن الحصول على النظائر المشعة I-125 لعلاج الأطفال المصابين بسرطان العين، الذين صار يتعين إيفادهم إلى بلدان أخرى لتلقي العلاج. وينطبق الشيء نفسه على الأطفال الذين يحتاجون إلى نقل الأعضاء.

٥ - وتسديد ثمن الأمصال بعملات أخرى غير الدولار يزيد من تكلفتها. كما أن شراء وسائل تشخيص الحصبة والحصبة الألمانية عن طريق بلد ثالث تسبب في تأخير عمليات المتابعة وزاد من التكاليف. وفي مجالات التشخيص السريري المختبري وعلم الجراثيم والمجالات المماثلة، فإن الشركات المصنعة للمعدات والكواشف المستخدمة لأغراض التشخيص الطبي مملوكة للولايات المتحدة في ٧٠ في المائة من الحالات. وجدير بالملاحظة أن شركات بيكمان - كولتر، وديد - بيرنغ، وأبوت، وباير لا تسمح ببيع تكنولوجياتها إلى

كوبا، وبعضها فريد من نوعه في العالم. وبالتالي تحتم استيراد الإمدادات المطلوبة لعمل المختبرات السريرية من أوروبا بأسعار أعلى بكثير. كما اشترت إحدى الشركات الأمريكية شركة أوكسويد التي كانت من قبل ملكية إنكليزية، وهي الشركة التي تورد وسائل زرع الميكروبات والكواشف المختبرية. وعندما طلب إليها، عن طريق ممثلها، AGEM، لتقديم سعر لمجموعة من الكواشف، ردت بأن مثل هذه المواد لا يمكن توريدها للاستعمال في كوبا.

٦ - وما زالت برامج نقل الأعضاء، وجراحة القلب والأوعية الدموية، وأمراض الكلى تتأثر بشدة بسبب الحصار، نظرا لأن المعدات اللازمة لا يمكن الحصول عليها دون ترخيص، وهو الترخيص الذي ترفض السلطات الأمريكية منحه. فقد طلب إلى الشركة الأمريكية باكستر توريد معدات لتحليل الدم، وقثطرات، ومواد كيماوية عازلة، ومعدات تستخدم مرة واحدة، ولكن الشركة لم ترد. وتحتاج كوبا إلى مجموعة من المواد التي تستخدم مرة واحدة، مثل خيوط الجراحة، وأنسجة الأوعية الدموية، وقثطرات لديناميكا الدم، وأجهزة الدورة الدموية الخارجية، وأجهزة الأكسوجين والتهوية للدعم التنفسي لفترات طويلة، حتى يمكن لشبكة مراكز القلب أن تنجز عملها بسهولة. وقد طلب إلى شركة راديوميتر، التي اشترتها شركة داناهير توريد بعض المواد ولكنها لم ترد هي الأخرى.

٧ - قررت منظمة الولايات المتحدة الأمريكية/كوبا انغورمد، وهي منظمة أمريكية غير حكومية التبرع بـ ٤٢٣ حاسوبا لبرامج علاج أمراض الكلى، ومراكز القلب والأغراض التعليمية، ولكن وزارة التجارة رفضت إصدار ترخيص التصدير في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حيث ادعت أن هذه الشحنة ستضر بمصالح سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

٨ - وتأثرت الخدمات التي تقدم لمرضى الجهاز الهضمي. فقد طلب إلى شركة ويلسون - كول توريد آلات لهذا الغرض، ولكنها لم ترد. وصادفت برامج الاكتشاف المبكر لحالات السرطان النسائية صعوبات وتأخيرات في الحصول على الإمدادات اللازمة أو استبدالها من الآلات أو قطع الغيار أو الكواشف.

٩ - ومن الصعب للغاية شراء الأدوية وأدوات ومعدات التشخيص اللازمة للوقاية من الأمراض ورصدها ومكافحتها. وعلى سبيل المثال، فإن معهد بدرو كوري لطب المناطق الحارة في كوبا عجز عن الحصول، من إحدى الشركات الأمريكية، وهي شركة انفيتروجين على مجموعة تشخيص نظام Thermo Script RT-PCR المستخدمة في الكشف عن الفيروس الإكليلي المسبب لمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). كما كانت هناك صعوبات في الحصول على وسائل تشخيص بعض الأمراض الناشئة مثل حمى غرب النيل، وانفلونزا الطيور، بسبب القيود التي يفرضها مركز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة.

وينطبق الشيء نفسه على أوامر لشراء مجموعة اختبار الأجسام المضادة IgM و IgG من شركتي فوكاس تكنولوجيز وبانبيو.

١٠ - وكان باستطاعة كوبا أن تبدأ في علاج ثلاثي لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ عام ١٩٩٦، لو أنها كانت قد حصلت على الأموال اللازمة. ولكن تعين عليها أن تنتظر حتى عام ٢٠٠١ عندما تمكنت من توفير أدوية عامة وطنية. وكان من الممكن أن يستفيد بالفعل عدد من المرضى أكبر من ذلك بكثير. وقد طلب الاتحاد الدولي للمستوصفات وهو منظمة هولندية غير حكومية من شركة ابوت لابوراتوري، وهي شركة أمريكية، توريد عقاقير مضادة للفيروسات التراجعية، وهي ريتونافير ١٠٠ ملليغرام، وريتونافير ٣٣,٣ ملليغرام، ولوبينافير ١٣٣,٣ ملليغرام، وردت شركة أبوت بأنها لا تستطيع توريد هذه العقاقير إلا إذا أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شهادة بأن كوبا معفاة، لأسباب إنسانية خاصة، من العقوبات التي تفرضها عليها حكومة الولايات المتحدة.

١١ - وفي عام ١٩٩٥، لم تستطع كوبا إجراء تجارب ميدانية على مبطلات الإنزيم البروتيني، لأن مختبرات ميرك، التي كانت متعاقدة مع السلطات الكوبية على إجراء هذه التجارب، لم تتمكن من الحصول على موافقة تصدير من وزارة الخزانة الأمريكية.

١٢ - وتخصص كوبا ميزانية تصل قيمتها إلى ٩٩٤ ٧٩٣ ٣ من دولارات الولايات المتحدة لشراء معدات وإمدادات لمكافحة بعوضة Aedes Aegypti الناقلة لفيروس حمى الدنج. ولولا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لوفرت كوبا مصروفات إضافية قدرها ٧٩٨ ٧٥٨ دولارا.

١٣ - وفي مجال التعليم والبحوث، لم تتسلم المدرسة اللاتينية الأمريكية للعلوم الطبية، التي يتدرب فيها أكثر من ٠٠٠ ٧ شاب من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ومنطقة الكاريبي ١٢٦ حاسوبا التي كان متبرعا بها للمدرسة، بسبب عدم الموافقة على طلب رخصة التصدير الذي تقدمت به منظمة الولايات المتحدة/كوبا انفومد غير الحكومية.

١٤ - ولم تستطع ماريا ألفونسو فالديز المشاركة في الدورة التدريبية للمحافظة على سلامة إمدادات الدم، التي عقدت في مدينة الباسو بولاية تكساس (الولايات المتحدة)، بسبب رفض إعطائها تاشيرة دخول.

١٥ - ورفض مشروع لدراسة روتافيروس (الذي يسبب أمراضا خطيرة للأطفال)، وهو المشروع الذي كانت ستموله بعض المؤسسات العلمية في الولايات المتحدة. وكان من الممكن أن تكشف هذه الدراسة عن مدى انتشار روتافيروس في كوبا، وهو أمر لا غنى عنه إذا أريد التوصل إلى لقاح مضاد له.

١٦ - وأصبح من الصعب أيضا الحصول على المنشورات العلمية مثل Current Contents و Annals of Tropical Medicine and Parasitologi، كما أنها أصبحت مكلفة.

١٧ - وأشارت التقارير مؤخرا إلى أن حكومة الولايات المتحدة تحظر توزيع المقالات العلمية ذات الأصل الكوبي.

١٨ - وفي مناسبات عديدة، مُنع المسؤولون والعلماء الكوبيون من المشاركة في المؤتمرات والأحداث العلمية الدولية، بسبب رفض طلبات حصولهم على تأشيرة لدخول الولايات المتحدة بموجب المادة ٢١٢ (و) من قانون الهجرة والجنسية في الولايات المتحدة، التي تحظر دخول أي أجانب أو أي فئة من الأجانب إلى الولايات المتحدة قد تضر بمصالح الولايات المتحدة.

١٩ - وتأثرت أيضا مشاركة العلماء الأمريكيين في الأحداث التي تجري في كوبا. وعلى سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة منح تراخيص سفر إلى نحو ٧٠ عالما أمريكيا أو ٤٠ في المائة من المشاركين من الوفد الأمريكي إلى الندوة الدولية الرابعة بشأن حالات الإغماء والوفاة، التي عقدت في هافانا في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢٠ - وتفتقر كوبا إلى فرص الحصول على منح لإجراء البحوث، رغم اعتراف المجتمع العلمي في الولايات المتحدة بالإمكانيات العلمية لكوبا، واهتمامه بهذه الإمكانيات.

٢١ - ويقتصر التعاون التقني الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على حشد الموارد العلمية والتقنية والمالية بين البلدين.

٢٢ - وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣، بلغت التكاليف الاقتصادية التي تكبدها قطاع الصحة في كوبا ٢ ١١٧,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.